الجمهورية الجزائرية الديمقراطيـة الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

04 **أفريل**2017

**كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي**

**في افتتاح الندوة الوطنية للجامعات**

**كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي**

**في افتتاح الندوة الوطنية للجامعات**

السيدات والسادة مدراء مؤسسات التعليم العالي،

السيدات والسادة مدراء مراكز البحث العلمي،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،

السيدات والسادة الحضور.

يسعدني أن ألتقي بكم مجددا في إطار الندوة الوطنية للجامعاتفي دورتها هذه، والتي تخص، أساسا، هذه المرة، التحضير للدخول الجامعي المقبل وعملية تسجيل الطلبة الناجحين في امتحان البكالوريا في دورة جوان 2017.

واسمحوا لي بداية، بعد التحية والترحيب بكم، أن أثمن عاليا العمل الذي تم إنجازه من قبل النّدوات الجهوية والمقترحات الجديدة الخاصة بتحسينإجراءات عملية التسجيل التي تمت بلورتها، على ضوء التوصيّات التي أقرّتها الندوة الوطنية لتقييم إصلاح التعليم العالي، الموسّعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ تحسين ظروف استقبال الطلبة الجدد وتوجيههم وتسجيلهم في مختلف ميادين التكوين العالي وفروعه وتخصصاته يشكل، كما يعلم الجميع، الشغل الشاغل للقطاع، ويتطلب تجنيد كافة طاقاته،سواء على مستوى الإدارة المركزية أو على مستوى المؤسسات الجامعية.

لقد سعى القطاع جاهدا، خلال السنوات الأخيرة، لتحسين مردود قطاع التوجيه عن طريق تصحيح الاختلالات والنقائص التي كانت تلاحظ بعد كل دخول جامعي، لتفاديها مستقبلا، حتى نتمكن من تطوير هذه العملية برمّتها، بالنظر إلى أن نظام توجيه حاملي البكالوريا الجدد،والمعتمد أساسا على المعدلات المحصّلة في البكالوريا ومعالجة بطاقة رغبات الطالب المرتبة ترتيبا تنازليا معالجة رقمية لم يعد يحقق الهدف المنشود. لذلك شرع القطاع في التفكير في إدخال تحسينات تدريجية على نظام التوجيه، باعتماد معدلات ثابتة، تكون معلومة مُسبقا لدى الطالب، حتى يتسنى له التحضير للالتحاق بالفرع أوالتخصّص الذي يرغب فيه، بما يكرّس تطبيق مبدأي الإنصاف والاستحقاق في شفافية تامة.

وبهذا الخصوص ستُعتمد النتائج الأولى لفريق العمل المتخصّص الذي عالج هذه الإشكالية واقترح كيفيات التسجيل الأولي وتوجيه حاملي البكالوريا الجدد لدورة جوان 2017. حيث سيتمّ، في مرحلة أولى هذه السنة، تحديد معدل وطني ثابت في تخصصات اللغة العربية وآدابها، والحقوق، والعلوم الاقتصادية، والعلوم السياسية بـ10/20، بما يسهل عمليات التحويل المبرّرة آليا من مؤسسة إلى أخرى. وعلى غرار ذلك، سيتم تدريجيا، في مراحل لاحقة، تحديد معدلات كل الفروع والتخصصات الأخرى.

وفي نفس الإطار، تم تقليص عدد الرغبات المقترحة على الطالب من ست (06) رغبات كانت سارية المفعول في العام الماضي، إلى أربع (04) رغبات فقط، على أن تتضمّن واحدة منها على الأقل ميدانا من ميادين التكوين المعتمدة في نظام LMD. ويهدف هذا التقليص في الرغبات، بالدرجة الأولى، إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من رضا المعنيين.

السيدات والسادة،

لقد تم، في خضم الإصلاحات الجارية، إعادة ترتيب رزنامة عملية التسجيلات، بطريقة تسمح للطالب بأن يأخذ الوقت الكافي لاختيار التخصص الذي يرغب فيه، مع منحه إمكانية مراجعة اختياره قبل التسجيل النهائي. وخصّصت المرحلة الأولى للتسجيل الأولي والتوجيه وإعادة التوجيه، والمرحلة الثانية لمعالجة حالات التحويل المترتّبة، حصرا، عن تغيير المقاطعات الجغرافية للتسجيل في نفس التّخصص لأسباب مبرّرة، وستجري هاتان العمليتان في شهر جويلية 2017، على أن تنطلق العملية الثالثة الخاصة بالتسجيل النهائي، إداريا وبيداغوجيا، مع بداية شهر سبتمبر، قُبيل انطلاق الدروس برسم الموسم الجامعي الجديد2017-2018-.

وستعالج عمليات التسجيل والتوجيه بواسطة النظام الرقمي الجديد (progres)، الذي أثبت نجاعته لدى تطبيقه، لأول مرّة، في تسجيلات السنة الماضية على المستوى المركزي. والملاحظ، أن هذا النظام المتطوّر يُسهّل العملية بكاملها، ويرفع من درجة التنسيق بين مصالح الإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية. وينبغي على المؤسسات الجامعية التي ستتكفل بعملية التسجيل المقبلة أن تتهيأ لضبطها والتحكم فيها بإتقان ومهارة، من خلال ضمان التكوين الجيد للتأطير. ويجب العمل، من الآن فصاعدا، على تعميم استعمال تطبيقات هذا النظام الالكتروني في مجالات التسيير الجامعي الأخرى، على غرار متابعة المسار الدراسي للطالب، والمسار المهني للأستاذ الباحث، وآليات التسيير الإداري والمالي للمؤسسة، فضلا عن إدارة مشاريع البحث وأنشطته.

وستعالج طلبات الإيواء، لأول مرة في تاريخ الجامعة الجزائرية، عبر النظام الرقمي، لتفادي تنقلات الطلبة الذين يأتي البعض منهم من مناطق بعيدة عن المدينة الجامعية التي يرغبون التسجيل فيها.

وبخصوص إعلام الطلبة المرشحين لامتحان البكالوريا، فقد بادر القطاع بتنظيم دورات تكوينية لصالح 2500 مستشار تربوي حول عملية التسجيل والتوجيه، ليقوموا هم بدورهم بإعلام وتحسيس المعنيين حول هاتين العمليتين. وفي السياق ذاته، سيتم في 10 و11 أفريل الحالي، تنظيم أبواب مفتوحة على الجامعة للمترشحين من المتمدرسين والأحرار وذويهم، لتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تمكّنهم من القيام بالاختيار الأمثل للتخصصات التي تناسب ميولاتهم والمعدلات التي تحصلوا عليها.

السيدات والسادة،

إنّ عدد الناجحين في شهادة البكالوريا في تزايد مستمر، وهو ما يتطلب المزيد من الجهد على جميع الأصعدة وعلى الخصوص توفير هياكل الاستقبال والمرافق الضرورية للإيواء والإطعام وغيرها.

 يقدر العدد الإجمالي المتوقع لخريجي طوري الليسانس والماستر للسنة الجامعية 2016-2017 بحوالي **324.000**طالب(منهم 169.000 ليسانس LMD، و 139.500 ماستر و 15.500 من النظام الكلاسيكي) ويتوقع أن يسجل من خريجي الليسانس LMD حوالي 80%لتحضير الماستر، وهو ما يرفع عدد ما يستقبله القطاع في كل الأطوار إلى ما يزيد عن 1.650.000 طالبا.

وللتكفل بهذا العدد من الطلبة، يتوقّع أن يستلم القطاع ما يزيد عن 80.000 مقعد بيداغوجي و49.000 سرير في هذه السنة، وهو ما يرفع قدرات الشبكة الجامعية الوطنية إلى أكثر من 1.400.000 مقعد بيداغوجي مادي و 700.000سرير، وهو الأمر الذي سيسهل عملية استقبال الطلبة الجدد خلال هذا الموسم الجامعي 2017-2018 في ظروف حسنة.

أما بخصوص عمليات الانجاز الجارية، فإنني أؤكد مجددا، ضرورة استمرار المتابعة الميدانية وتكثيف التنسيق مع القطاعات الأخرى المعنية بعملية الإنجاز، حرصا على استكمال ما تبقى من هياكل ليكون استلام كل المشاريع المبرمجة في موعد الدخول الجامعي.

وتحسبا لما قد يشهده عدد محدود من المدن الجامعية من اكتظاظ في بعض الفروع، سيلجأ القطاع إلى مراجعة المقاطعات الجغرافية للتسجيل الجغرافي، في بعض الفروع التي يمكن أن تعرف إقبالا كبيرا وتشكل ضغطا لا تتحمله طاقات استيعاب تلك المدن، لتوجيه كل ما زاد عن طاقاتها الاستيعابية إلى المدن الجامعية المجاورة التي تتوفر على قدرات كبيرة في الهياكل البيداغوجية والتأطير.

وأودّ أن أؤكد، هنا، على ضرورة الحرص على الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمادية المتاحة وتجميعها في ظل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، للتمكّن من توفير كل الشروط الضرورية لتحقيق دخول جامعي عادي، خاصة أنّ تجربة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والميكانيزمات المعتمدة في هذا المجال أثبتت نجاعتها.

السيدات والسادة،

لقد تم ادراج عروض تكوين مهنية جديدة في خارطة التكوين الوطنية، استجابة لتزايد الطلب على هذه التكوينات في المحيط الاقتصادي والصناعي، حيث تمّ فتح تخصصات في الهندسة الصناعية والصيانة في جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، وفي تسيير المؤسسات والإدارة في جامعة احمد بن بلة بوهران، وفي تقنيات التسويق في الصناعة الغذائية بجامعة سعد دحلب بالبليدة. كما فُتح فرعان للغة الروسية في كل من جامعتي وهران 2 والجزائر2.

أما بالنسبة للتأطير البيداغوجي، فإن الجهود المبذولة في هذا المجال قد سمحت بارتفاع عدد المؤطرين إلى حوالي 60.000 أستاذ، 20%منهم من ذوي المصف العالي. إنني أسجل بارتياح النتائج الجيّدة التي حققها برنامج المرافقة البيداغوجية لفائدة الأساتذة الباحثين حديثي التوظيف، الذي باشرت تنفيذه مؤسسات التعليم العالي، منذ نوفمبر الماضي، وقد أظهرت معظم الاستبيانات التي وُزّعت على 2600 أستاذ متربص استحسان الأساتذة المعنيين لهذه العملية التي تهدف إلى تطوير الممارسات المهنية من خلال رفع القدرات التعليمية والبيداغوجية للأستاذ الباحث. وإنه لجدير بنا أن نولي أهمية قصوى لهذه العملية التي ينحصر هدفها الأساسي في تسهيل إدماج الأساتذة الجدد بإكسابهم للمهارات الكفيلة لتحسين نوعية التعليم العالي.

كما ينبغي أن تدمج في هذه العملية الشق الرقمي، الذي أصبح ضرورة حتمية في مجال التدريس، ووسيلة حيوية للمرافقة البيداغوجية بكل مؤسسة، دون إغفال تهيئة الفضاءات المناسبة والأجهزة اللازمة لها لخلق بيئة رقمية نشطة تسمح بتكريس الممارسات البيداغوجية المبتكرة.

السيدات والسادة،

إن العلاقة التي نسعى إلى إرسائها بين الجامعة والمؤسسة تهدف إلى وضع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في قلب التنمية الشاملة للبلاد. وتندرج هذه العلاقة ضمن الإصلاحات التي باشرها القطاع، بهدف رفع مردودية ومرئية مؤسسات التعليم العالي، بما يعزز تواصلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي المحلي والوطني والدولي.

فعلى مؤسسات التعليم العالي استغلال كل أشكال التقارب مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، والسعي من أجل تكريس مفاهيم وأنماط جديدة للتعامل معه في إطار سياسة قطاعية منسجمة.

وفي هذا الإطار، فقد بات من الضروري الاهتمام بإنشاء محاضن الابتكار، ومشاتل المؤسسات، وتشجيع الاستثمارات المبتكرة، وبعث مراكز الابتكار والتحويل التكنولوجي، وتسهيل حركية الأساتذة والباحثين والخبراء في إطار رؤية قطاعية مشتركة تهدف إلى بناء جسور متينة بين الجامعة والمحيط، وفتح فرص جديدة أمام الطلبة في مجالات التربص والتدريب والتشغيل.

أما بخصوص التعليم الرقمي عن بعد في طور الماستر الذي انطلقت أول تجربة له في بعض مؤسسات التعليم العالي خلال هذه السنة الجامعية، والذي شهد إقبالا كبيرا واستحسنه الطلبة، فإنه من الأهمية بمكان أن نسعى لتشجيع مواصلة وتطوير هذا النمط التعليمي الذي يستجيب لمن لا يسعفه الحظ في استكمال دراسته، لسبب ما، وفق نمط التكوين الحضوري، من جهة، ويساهم في حل مشكلة الاكتظاظ بالنسبة للمؤسسات الجامعية، ويمكّنها، في نفس الوقت، من استقبال تعدادات أكبر من الطلبة في الماستر من جهة أخرى. ويجب التفكير من الآن في إمكانية توسيع هذا النمط من التعليم ليشمل طوري الدكتوراه والليسانس.

إنه وبعد تبنّي المرجعية الوطنية لضمان الجودة في التّعليم العالي، بهدف تحسين النّوعية في مجالي التّكوين والتّسيير، شرعت المؤسسات الجامعية في التّقييم الذّاتي، الذي أردناه أن يكون أحد اللبنات الأساسية في وضع سياستنا القطاعيّة قيد التّنفيذ من خلال تعزيز التّوافق مع القوانين والتّنظيمات الضّابطة للتّعليم العالي والبحث العلمي. ولا شك أن هذا التقييم الذاتي الخاص بكل مؤسسة والذي ننتظر موافاتنا بتقارير عنه قبل نهاية جوان 2017، سيساهم لا محالة في وضع مشروع كل مؤسسة، بالاعتماد على التشخيص المتكامل لرسم مخطّطات أكثر دقّة، وإشراك القطاع الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن تسليط نظرة خارجيّة على طريقة تسيير المؤسّسة، ومراعاة التطوّرات الحاصلة في مختلف الوظائف والمهن، وهو ما يضمن تشغيليّة أكبر لخرّيجي الجامعات وتوطيد التّناسق الاجتماعي.

وعلى صعيد التكوين في الخارج، فإنه من الواجب التأكيد على ضرورة تكثيف مشاركتنا في البرامج الأوروبية، لتعزيز قدراتنا في مجال الخبرة في بعض الميادين التي تعد من قضايا الساعة في مجال التعليم العالي، وهي الحوكمة، والعلاقة بين الجامعة والمؤسسة، والتشغيلية، وضمان الجودة.

وبالموازاة مع ذلك، يجب العمل على تعزيز مشاركتنا في البرامج الدولية المتعلّقة بحركية الأساتذة والطلبة، التي توفّر اليوم فرصا هائلة تسمح بتخفيف العبء على المخصصات المالية للمخطط الوطني. ولأجل ذلك، عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، على تنظيم سلسلة من الدورات التكوينية المخصصة لهندسة تركيب المشاريع الأوروبية وأنماط تسييرها ومتابعتها إداريا وماليا، وذلك دعما لخبرة نشطائنا المكلفين بتسيير هذه المشاريع حسب القواعد الإجرائية الأوروبية، وتكييفها مع الواقع الجزائري.

أما بخصوص برامج دعم الحركية والتمرّس والتكوين في الخارج، فإن التفكير الذي انطلقنا فيه لتطوير هذه البرامج سيفضي إلى رفع مستوى فعاليتها ونجاعتها وأدائها.

وهنا، أجدد دعوتي لكم للانخراط بحزم ومسؤولية في تجسيد هذه المشاريع ومتابعتها، حتى يتسنى لنا بلوغ الأهداف المسطرة، باعتماد مسعى يرتكز على "المساءلة عن النتائج.

**السيدات والسادة،**

إنّ من بين المسائل التي تشدّ اهتمامنا أيضا الحياة الطلابية، التي نسعى دوما لتحسينها، لأن الحرم الجامعي، في اعتقادنا، حتى وإن كان، كما هو معلوم، فضاء للدراسة، فهو كذلك فضاء للحياة الثقافية والعلمية والرياضية. وفي هذا الصدد، أسجل بارتياح عميق إعادة انتعاش هذه النشاطات وتكثيف وتيرتها التي بدأت تعرفها منذ انطلاق الدخول الجامعي 2016-2017.

وفي المجال الرياضي، على سبيل المثال، فقد انخرط الطلبة بأعداد كبيرة في مختلف الرياضات الجماعية والفردية، ووصل عدد الفرق التي تأسست إلى أكثر من 700 فريق. وسترتفع، بدون شك، هذه الأعداد، إذا توفّرت روح المبادرة وحظيت بالرعاية اللازمة، لما لها من دور في توفير المناخ السليم وبعث جو من النشاط والترفيه لفائدة طلبتنا. أملي أن تتواصل هذه النشاطات وتتجذّر في الأوساط الطلابية، وأتمنى كل النجاح للتصفيات الجهوية التي ستجري في الأيام القادمة في المناطق الأربعة، في نفس الجو من الحماسة ومن التنافس النزيه.

في الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد مجددا ضرورة توفير جو من الاستقرار والهدوء في الحرم الجامعي، لكي يتسنى للأسرة الجامعية أن تعمل في ظروف حسنة، بما يسمح لها بالتفرغ لنشاطاتها البيداغوجية والعلمية، التي تمكن الجامعة من التركيز على تحسين مردودها والارتقاء بدورها لأن تكون قاطرة المجتمع في النمو والازدهار. ولتحقيق ذلك، يجب تعزيز قواعد الحوار الهادي والهادف كسبيل وحيد وأوحد في التعامل بين كل مكونات القطاع، وفي التكفل بكل المسائل المهنية والاجتماعية المشروعة في آنها. وبهذا الصدد، أدعو الأسرة الجامعية بكل شرائحها إلى العمل سويا في كنف الثقة والاحترام المتبادل، لتمكين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من رفع تحدي الاستجابة لمطالب التنمية الشاملة للبلاد والالتحاق بركب الجامعات المرموقة في العالم.

**أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**